المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

القواعد الاستدلالية في مصنفات النحاة المتقدمين

" استقراء نحوي لنماذج من القرن الثالث الهجري"

Inferential rules in the works of advanced grammarians

'A grammatical extrapolation of models from the third century AH'

بقلم الدكتورة

هويدا حسين عبد الرحمن أبو الخيور

قسم اللغة العربية

كلية العلوم والآداب بالقريات ـ جامعة الجوف ـ المملكة العربية السعودية

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار يونيه ٢٠٢٤م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

القواعد الاستدلالية في مصنفات النحاة المتقدمين
" استقراء نحوي لنماذج من القرن الثالث الهجري"

هويدا حسين عبد الرحمن أبو الخيور

قسم اللغة العربية ـ كلية العلوم والآداب بالقريات ـ جامعة الجوف ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : Howaidaaboelkhur@yahoo.com

الملخص

تعدُّ القواعد الاستدلاليَّة نمطـاً من المبادئ العامَّة التي استدلَّ بها النَّحويُّون على صحة ما جاء في الاستعمال اللُّغوي، وما نطقوا به وتوارد في مصادرِ لغتهم. والقواعد الاستدلاليَّة ترتبط بالأدلَّة النَّحويَّة العامَّة والفرعيَّة التي تُحدِّد ضوابطَ الحكم لقبولِ قاعدةٍ نحويَّةٍ ما أو رفضِها، وجُلُّ هذه القواعد يتعلَّقُ بالأصولِ النَّحويَّة من: سماع، وقياس، واستصحاب، ومراعاة النظير، وحمل، ورد...وغير ذلك. وقد نصَّ الفرَّاءُ على القواعدِ التَّوجيهيَّة صراحةً أو مضمَّنة في سياق ما رأته العرب أو شاعَ عندهم للوصولِ إلى وجه الصواب وصحة التعليل؛الأمر الذي يستوجب معرفة نماذج لهذه القواعد الاستدلالية وبيان أثرها في بناء الأحكام النَّحويَّة في كتاب (معاني القرآن).

الكلمات المفتاحية: القواعد الاستدلالية، النحـاة المتقـدمين، اسـتقراء نحوي، الفراء، معاني القرآن.

Inferential rules in the works of advanced grammarians 'A grammatical extrapolation of models from the third century AH'

Howaida Hussein Abdel Rahman Abu Al-Khayur
the department of Arabic language,College of Science and Arts in Qurayyat - Al-Jouf University - Kingdom of Saudi Arabia
Email: Howaidaaboelkhur@yahoo.com

Abstract

Inferential rules are a pattern of general principles by which grammarians inferred the validity of what was stated in linguistic use, and what they pronounced and contained in the sources of their language. The rules of inference are linked to the general and subsidiary grammatical evidence that determines the controls of judgment to accept or reject a grammatical rule, and most of these rules relate to the grammatical origins of: hearing, measuring, accompaniment, taking into account the peer, carrying, replying... and so on. Al-Fur stipulated the guidelines explicitly or included in the context of what the Arabs saw or popularized to reach the correct and correct reasoning, which requires knowing examples of these inferential rules and explaining their impact on the construction of grammatical provisions in the book (Meanings of the Qur'an).

Keywords: Inferential rules - advanced grammarians - grammatical extrapolation - fur - meanings of the Qur'an.

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا: المقدمة

- **إشكالية الدراسة**:

-تعدُّ القواعد الاستدلاليَّة نمطـــاً من المبادئ العامَّة التي استدلَّ بها النَّحويُّون على صحة ما جاء في الاستعمال اللُّغوي، وما نطقوا بِه وتوارد في مصادرِ لغتهم. والقواعد الاستدلاليَّة ترتبط بالأدلَّة النَّحويَّة العامَّة والفرعيَّة التي تُحدِّد ضوابطَ الحكم لقبولِ قاعدةٍ نحويَّةٍ ما أو رفضِها، وجُلُّ هذه القواعد يتعلَّقُ بالأصولِ النَّحويَّة مـــن: سماع، وقياس، واستصحاب، ومراعاة النظير، وحمل، ورد...وغير ذلك. وقد نصَّ الفرَّاءُ على القواعدِ التَّوجيهيَّة صراحةً أو مضمَّنة في سياق ما رأته العرب أو شاعَ عندهم للوصولِ إلى وجه الصواب وصحة التعليل؛الأمر الذي يســتوجب معرفــة نماذج لهذه القواعد الاستدلالية وبيان أثرها في بناء الأحكام النَّحويَّــة فــي كتــاب (معاني القرآن).

- **التساؤلات البحثية**:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١-ما قواعد الاستدلال النحوي التي ذكرها الفرَّاء في (معاني القرآن) بوصفه ممثلا لنحاة القرن الثالث؟

٢-هل لهذه القواعد أثر في وضع القواعد النَّحويَّة؟

٣-ما أبرز النماذج لهذه القواعد الاستدلالية؟

٤-هل تأثَّر الفرَّاء بمن قبله من النَّحويِّين في استعمالِ هذه القواعد؟

- **أهمية الدراسة**:

برزت أهمية هذه الدراسة من خلال مجموعة من المحاور البحثية، الآتية:

١-الكشف عن نماذج لقواعد الاستدلال التي عرضها الفرَّاء في أشهر كتبه وهو (معاني القرآن)، وتبيين طبيعتها وأثرها في قواعد النحو.

٢-الوقوف على أثر هذه القواعد الاستدلالية في بناء مصــطلحات النحــو

الكوفي.

٣- إبراز أهمية قواعد التوجيه في وضع الضوابط المنهجيَّة للاستدلال النَّحوي عند الفرَّاء بوصفه ممثلا لنحاة القرن الثالث الهجري.

- **منهج الدراسة**:

اعتمدت في بحثي هذا على المنهج الوصفي بأداتي الاستقراء والتحليل، فاستقرأت قواعد التوجيه من كتاب (معاني القرآن) للفرَّاء، ثم صنَّفتها ودرستها، وحلَّلتها، وتتبَّعت أقوال العلماء فيها، ثُمَّ استخلصت النتائج.

- **خطة البحث**:

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ ينهض على:

-أولا: المقدمة وفيها عرض لإشكالية الدراسة وأهمية الموضوع وتساؤلاته البحثية ومنهجه وخطته.

-ثانيا: التمهيد ، وفيه عرض وتعريف بالفراء وكتابه معاني القرآن بوصفه متضمنا لنماذج القاعدة الاستدلالية.

-ثالثًا: مباحث الدراسة:

- المبحث الأول: (لا تُقدَّم صلة اسم قبله)

- المبحث الثاني: (لا يُصدر موقع (في - يقع) جوابه)

-المبحث الثالث: (جميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت)

-المبحث الرابع:(العرب لا تدخل على(يفعل) إذا كان في معنى فلانٍ ألفًا ولامًا.

-رابعا: الخاتمة: وفيها بيان أبرز نتائج وتوصيات الدراسة.

-خامسا: قائمة المصادر والمراجع.

ثانيا: التمهيد

التعريف بالفرّاء وكتابه معاني القرآن.

اسمه ولقبه:

هو[1] يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي[2]. وهذا هو الشائع في كتب السير والتراجم التي ترجمت لأحد أشهر شيوخ النَّحو العربي عامَّة، والكوفي خاصَّة. وكنيته أبو زكريا، مولى بني أسد[3] أو بني منقر [4]، المعروف بالفرَّاء، إمام الكوفيِّين وأعلمهم بالنَّحو واللُّغة وفنون الأدب.

والفرَّاء بفتح الفاء والرَّاء المشدَّدة والألف الممدودة بعدها همزة، وإنَّما قيل له (فرَّاء)، ولم يكن يعمل الفِرَاء ولا يبيعها؛ لأنَّهُ كان يفري الكلام[5]، أي: يُحسن تقطيعه وتفصيله، وهو فعَّال من (الفري)، صيغة مبالغة، وهمزته بدلٌ من الياء لا من الواو[6].ويقول ابن الأنباري: "وبعض أصحابنا يقول: إنَّما سُمِّيَ الفرَّاءُ فرَّاءً لأنَّهُ كان يُحسِن نظم المسائل؛ فشبِّه بالخارز الذي يخرز الأديم، وما عرف ببيع الفِراء ولا شرائها قط. وقال بعضُهم: سمِّي فرَّاء لقطعه الخصوم بالمسائل التي

---

(١) ياقوت الحموي: معجم الأدباء (٢٨١٢/٦).

(٢) يوجد تفاوت شديد فيما بين المؤرِّخين والمحقِّقين حول اسم الفرَّاء فمنهم من اكتفى بذكر اسمه واسم أبيه كما جاء في الفهرست لابن النديم (٩١)، ومنهم من ذكر اسم جده الأول وهو (عبد الله) كما جاء في اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٤١٤/٢)، أو اسم جده الثاني وهو (منظور) كما جاء في الأعلام (١٤٥/٨)، وقد تفرَّد ياقوت الحموي بذكر جده الثَّالث وهو (مروان) في كتابه معجم الأدباء (٢٨١٢/٦)، وفي بغية الوعاة للسيِّوطي لم يذكر (منظور) وذكر (مروان) (٣٣٣/٢)، وكذلك جاء في طبقات المفسِّرين للداوُدي (٣٦٧/٢).

(٣) وهذا أكثر ما ذكر في كتب التراجم.

(٤) وذكر اليغموري في كتابه (نور القبس): أنَّه مولى بني عبس (٣٠١).

(٥) ابن خلكان: وفيَّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان (١٨١/٦).

(٦) الفرَّاء: معاني القرآن (٧/١– ٨).

يُعْنَتُ بها، من قولهم: قد فَرى إذا قطع، قال زهير[١]:

ولأنـــت تفـــرِي مـــا خلقـــت وبعـــ ـــضُ القـــوم يخلُـــق ثـــم لا يفـــري

معناه: تخرِزُ ما قدَّرت، والخلْق: التقدير"[٢].

مولده ونشأته:

قيل إنَّ مولد الفراء كان بالكوفة وبها نشأ، ولا نعرف عن حياةِ الفرَّاء الأولى كثيرًا؛ لأنَّهُ لم يكن من الأُسَر ذات الصيت والشهرة أو تلك التي يحسب الكتَّاب والمؤرِّخُون لها حسابـاً، فقد كان أبوه مولى لقبيلةٍ عربيَّة (بني أسد، أو بني منقر)، ونشأ كما ينشأ أولاد الفقراء، ينتهب حقَّه في الحياةِ انتهابـاً، ويفرض شخصَهُ على الزمنِ فرضـاً، ولم تمضِ سنوات عدة على الفرَّاء إلَّا وهو شاب عرفه زمـلاؤه بنفاذِ الذهن ودقَّةِ الحس[٣]. وهذا دليل على ما بذله الفرَّاء من جهد واجتهاد علمي في مسيرته، أوصلته –فيما بعد– لهذه المكانة.

شيوخه ورحلاته:

لازم الفرَّاء منذ نشأته حلقات المحدِّثين والقُرَّاء أمثال أبي بكر بن عيَّاش، وسفيان بن عُيينة، واختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام[٤]، فكان شيوخه في بواكير حياته العلميَّة جميعـاً من أهلِ الكوفة. ثُمَّ انتقل إلى بغداد وذلك حينما استحثَّهُ شيخُه الرؤاسي قائلاً له: "قد خرج الكسائي إلى بغداد وأنت أسنُّ منه"[٥]، وكانت –آنذاك – مقر الخلافة ومطمح الأنظار، يفد إليها العلماء والشعراء

(١) البيت من الكامل، موجود في: ديوان زهير (٥٦)، وجمهرة اللُّغة (٦١٩/١)،والخزانة (٣٢٠/٦)، والفري: القطع، يقول:إنَّك إذا تهيَّأت لأمرٍ مضيت له وأنفذته دون عجزأو تردُّد.

(٢) ابن الأنباري: الأضداد (١٥٩).

(٣) يُنظر: المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو (١٢٠).

(٤) شوقي ضيف: المدارس النَّحويَّة (١٩٢).

(٥) يُنظر: الأنباري: نزهة الألباء (٥١)، وقد جاء في معجم الأدباء لياقوت الحموي: (وأنت أميز منه) (٢٥٧٢/٦)، وهو الأرجح؛ لأنَّ (أسن) تدل على أنَّ الفرَّاء أكبر سناً من الكسائي وهذا مُخالف للصحيح، فالثابت أنَّ الكسائي كان أكبر سناً من الفرَّاء.

من كلِّ صوبٍ وحدبٍ، فعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها، وكان شديد طلب المعاش لا يستريح في بيتِه ولا يأكل حتى يمسَّهُ الجوع(١)، وكان يجمع طوال السنة، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يوماً في أهله يوزِّع عليهم ما جمعه ويبرُّهم(٢)، وهذا يدلُّ على كرمِه وجودِه وبرِّه بعشيرته، فكان لا يضن عليهم بشيءٍ من علمه وماله.

ومن أساتذتِه: علي بن حمزة الكسائي، وقيس بن الربيع، ومندل بن علي، وأبي بكر بن العيَّاش، وسفيان بن عيينة(٣) وأبي الأحوص سلام بن سليم(٤)، وحازم بن الحسين البصري(٥).

ثُمَّ أخذ عن أعراب وثق بهم، مثل أبي الجراح، وأبي ثروان، وأبي زياد الكلابي(٦).

وهؤلاء هم أكثر من وردت أسماؤهم في كتب التراجم فيمن أخذ الفرَّاء عنهم، وقد ذكر أحمد مكي الأنصاري غيرهم كأبي جعفر الرؤاسي، ومحمد بن حفص الحنفي، وذلك بتتبُّعِه لمن تردَّدت أسماؤهم كثيرًا في آثار الفرَّاء(٧).

تلامذتـــــه:

كان فضله على كلِّ من جاء بعده، وأخذ عنه، سواء من علماء الكوفة خاصَّة، أو من نحاة العربيَّة عامَّة، ومن أشهر تلاميذه: سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم

(١) يُنظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان (١٨٠/٦)، والسِّيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللُّغويِّين والنُّحاة (٣٣٣/٢).

(٢) يُنظر: الزركلي: الأعلام (١٤٥/٨).

(٣) يُنظر: السَّمعاني: الأنساب (١٥٦/١٠)، ويُنظر -أيضاً-: ابن الأثير: اللباب في تهذيب الأنساب (٤١٤/٢).

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء (٢٩١/٨).

(٥) ابن حجر: تهذيب التهذيب (٢١٢/١١).

(٦) أبو الطيب اللُّغوي: مراتب النَّحويِّين (١٠٥).

(٧) يُنظر: الأنصاري: أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة (١٢٤- ١٢٦).

السمري، وجاء في كتب التراجم -أيضـاً- غيرهم: كأبي عبد الله الطوال، ومحمد بن قادم(١)، وهارون بن عبد الله، ومحمد بن عبد الله بن مالك، وعمر بن بكير، وابن سعدان، وجودى بن عثمان، وأبي عبيد القاسم بن سلَّام...(٢).

- وفاته:

تكاد تجمع كتب التراجم و السير على أنَّ وفاة الفرَّاء كانت سنة سبع ومائتين في طريق مكة، في خلافة المأمون، بعد دخول المأمون العراق بثلاث سنين(٣)، وعمره ثلاث وستون سنة(٤). وعلى هذا تكون ولادته سنة أربع وأربعين ومائة(٥).

كتبه وتصانيفه:

وكتبه التي تركها تدور حول مسائل من اللُّغة والنَّوادر والصَّرف والنَّحو والقرآن(٦)، ذُكر منها في كتب التراجم(٧) ما يأتي:

- كتاب (آلة الكتاب)(٨).

---

(١) المخزومي: مدرسة الكوفة (١٢٧).

(٢) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة (١٣٧-١٤١).

(٣) الأنباري: نزهة الألباء (٨٤).

(٤) السَّمعاني: الأنساب (١٥٦/١٠)، وينظر: معجم الأدباء (٢٨١٤/٦)، وفيَّات الأعيان (١٨١/٦)، وجاء في اللباب لابن الأثير أنَّهُ توفي سنة تسع ومائتين (٤١٤/٢)، وقد أشار محقِّق الأنساب (عبد الرحمن المعلمي) إلى أنَّ ذلك خطأ مطبعي وقع في كتاب اللباب. وذكر اليغموري في نور القبس (٣٠١)، والسِّيوطي في بغية الوعاة (٣٣٣/٢)، والداوُدي في طبقات المفسِّرين (٣٦٨/٢): (وله سبع وستون سنة).

(٥) ابن خلكان: وفيات الأعيان (١٨٢/٦). وهذا ما رجَّحه أحمد مكي الأنصاري في كتابه أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه (٤٦- ٤٧).

(٦) سعيد الأفغاني: من تاريخ النَّحو العربي (٤٤).

(٧) يُنظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلِّفين (١٩٨/١٣).

(٨) ابن النديم: الفهرست (٩٢)، والحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، والقفطي: إنباه الرُّواة (٢٢/٤)، والزركلي: الأعلام (١٤٦/٨).

- كتاب (اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشَّام في المصاحف)[١].

- كتاب (الأيام واللَّيالي والشُّهور)[٢]. وهو مطبوع حقَّقه الأستاذ إبراهيم الإبياري، وهو صغير الحجم، موضوعه لغوي خالص، يتناول فيه الفرَّاء الليالي وأوصافها، والشهور وأسماءها وتثنيتها وجمعها، والدهر والعام وأوصافهما، والشمس والقمر وما يُقال فيهما.

- كتاب (البهي)[٣] ألَّفه لعبد الله بن طاهر[٤]، وهو صغير الحجم، ذكر ابن خلكان في كتابه: أنَّهُ وقف عليه، ورأى فيه أكثر الألفاظ التي استعملها ثعلب في كتابه (الفصيح)، وهو في حجم الفصيح غير أنَّ ثعلبًا غيَّره ورتَّبه على صورةٍ أخرى، وذكر أنَّه في الحقيقة ليس لثعلب في الفصيح سوى الترتيب وزيادة يسيرة، وفي كتاب (البهي) ألفاظ ليست في الفصيح قليلة، وليس في الكتابين اختلاف إلَّا في شيءٍ قليلٍ لا غير[٥]. وذكره السِّيوطي: (البهاء فيما تلحن فيه العامَّة)[٦].

---

(١) الحموي: معجم الأدباء (٦/٢٨١٥)، والزركلي: الأعلام (٨/١٤٦).

(٢) الزركلي: الأعلام (٨/١٤٦).

(٣) ابن النديم: الفهرست (٩٢)، والقفطي: إنباه الرُّواة (٤/٢٢)، والزركلي: الأعلام (٨/١٤٦).

(٤) هو عبد الله بن طاهر بن الحسين الخزاعي بالولاء، أمير خراسان، ومن أشهر الولاة في العصر العباسي، أصله من باذغيس بخراسان، وكان جده الأعلى (زريق) من موالي طلحة بن عبد الله، ولَّاه المأمون خراسان، وللمؤرخين إعجاب بأعماله وثناء عليه، قال ابن الأثير: كان عبد الله من أكثر الناس بذلًا للمال، مع علم ومعرفة وتجربة، وللشعراء فيه مراثٍ كثيرة، وقال ابن خلكان: كان عبد الله سيِّدًا نبيلًا عالي الهمَّة شهمًا، وكان المأمون كثير الاعتماد عليه حسن الالتفات إليه لذاته، قد تبنَّاه وربَّاه، توفي سنة ثلاثين ومائتين، يُنظر ترجمته في: (وفيات الأعيان ٣/٨٣، والأعلام للزركلي ٤/٩٣- ٩٤).

(٥) ابن خلكان: وفيات الأعيان (٦/١٨١).

(٦) السِّيوطي: بغية الوعاة (٢/٣٣٣).

- كتاب (الجمع والتثنية في القرآن)[١].

- (الحدود)، وهو مشتمل على ستة وأربعين حدًّا في الإعراب[٢]، ألَّفه بأمر المأمون[٣].

- كتاب (الفاخر)[٤].

- كتاب (فعل وأفعل)[٥].

- الكتاب الكبير، ولم يذكره سوى الأزهري، قال: "وله في النَّحو الكتاب الكبير"[٦].

- كتاب (اللُّغات)[٧].

- كتاب (ما تلحن فيه العامَّة)[٨].

---

(١) الأزهري: تهذيب اللُّغة (١٧/١)، وابن النديم: الفهرست (٩٢)، والقفطي: إنباه الرُّواة (٢٢/٤)، والسِّيوطي: بغية الوعاة (٣٣٣/٢)، والزركلي: الأعلام (١٤٦/٨).

(٢) ابن النديم: الفهرست (٩٢)، وجاء في الفهرست (أسماء الحدود)، والحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، السِّيوطي: بغية الوعاة (٣٣٣/٢)، والزركلي: الأعلام (١٤٦/٨).

(٣) الحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، والزركلي: الأعلام (١٤٦/٨).

(٤) ابن النديم: الفهرست (٩٢)، والحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، والقفطي: إنباه الرُّواة (٢٢/٤)، وجاء: (الفاخر في الأمثال) عند الزركلي: الأعلام (١٤٦/٨). وذكر أحمد مكي الأنصاري في كتابه أبو زكريا الفرَّاء: "فبعد دراسته أيقنت أنَّه ليس للفرَّاء كما زعم بروكلمان، ولكنَّه أخطأ فضللني وأجهدني طويلاً". يُنظر كتابه السابق (١١). ولعلَّ النُّسخة التي ذكرها بروكلمان غير ما ذكر في كتب التراجم والطبقات.

(٥) ابن النديم: الفهرست (٩٢)، والحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، والسِّيوطي: بغية الوعاة (٣٣٣/٢).

(٦) الأزهري: تهذيب اللُّغة (١٧/١).

(٧) ابن النديم: الفهرست (٩٢)، والحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، والقفطي: إنباه الرُّواة (٢٢/٤)، والزركلي: الأعلام (١٤٦/٨).

(٨) الزركلي: الأعلام (١٤٦/٨).

- كتاب (المذكَّر والمؤنَّث)[١]، وهو من كتبه المطبوعة، وهو صغير الحجم، طبع مرتين.

- كتابان في المشكل أحدهما أكبر من الآخر، وجاء عنوانهما على النحو الآتي: (مشكل اللُّغة الصغير)، و(مشكل اللُّغة الكبير)[٢].

- كتاب (المصادر في القرآن)[٣].

- كتاب (معاني القرآن)[٤]، وقد أملاه الفرَّاء في مجالس عامَّة، كان في جملة من يحضرها نحو ثمانين قاضياً، وطُبِع الكتاب بمصر.

- كتاب (المقصور والممدود)[٥] وهو من الكتب المطبوعة -أيضا-، وهو صغير الحجم.

- كتاب (ملازم)[٦].

---

(١) ابن النديم: الفهرست (٩٢)، والسِّيوطي: بغية الوعاة (٣٣٣/٢)، والزركلي: الأعلام (١٤٦/٨).

(٢) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (٢٢٤/١٦)، والحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، والقفطي: إنباه الرُّواة (١٧/٤).

(٣) الأزهري: تهذيب اللُّغة (١٧/١)، وابن النديم: الفهرست (٩٢)، والحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، والقفطي: إنباه الرُّواة (٢٢/٤).

(٤) ابن النديم: الفهرست (٩٢)، وابن خلكان: وفيات الأعيان (١٨١/٦)، والسِّيوطي: بغية الوعاة (٣٣٣/٢)، والزركلي: الأعلام (١٤٦/٨).

(٥) الأزهري: تهذيب اللُّغة (١٧/١)، وابن النديم: الفهرست (٩٢)، والحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، والزركلي: الأعلام (١٤٦/٨). والنسخة الموجودة لدي عنوانها (المنقوص والممدود) ومعه (التنبيهات) لعلي بن حمزة، بتحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، طبعة دار المعارف، ذكر فيها المحقِّق: (وأمَّا رسمه بكتابِ المنقوص والممدود فإنَّني قفوت فيه الأصل، وإلَّا فإنَّه عند ابن النديم، والسِّيوطي، واللِّسان، والتنبيهات كتاب المقصور والممدود، وهو الأوفق لأنَّ فيه بعض كلمات آخرها ألف زائدة فلا تسمَّى منقوصة)، الفرَّاء: المنقوص والممدود (٦).

(٦) الحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦).

- كتاب (النوادر)[١] رواه سلمة بن قادم.
- كتاب (الواو)[٢].
- كتاب (الوقف والابتداء)[٣] في القرآن الكريم.
- كتاب (يافع ويفعة)[٤].

وقد أشار أحمد مكي الأنصاري إلى ما وصل إلينا من تراث الفرَّاء، فذكر منه: كتاب (المقصور والممدود)، وكتاب (المذكَّر والمؤنَّث)، وكتاب (معاني القرآن)، وكتاب (الأيام واللَّيالي)، ثمَّ قال: "تلك هي المصادر التي وصلت إلينا من آثار الفرَّاء العديدة، أمَّا سائر آثاره فقد عدت عليها العوادي وعصف بها الدهر"[٥].

كتابه (معاني القرآن):

وأمَّا كتابه **(معاني القرآن)** فيُعد أهم آثار الفرَّاء التي وصلت إلينا، والمصدر الأساس الذي صوَّر لنا النَّحو الكوفي تصويرًا واضحًا. وعنوان الكتاب المشهور هو (معاني القرآن)، ولكنَّنا نرى محمد بن الجهم -راوي الكتاب- يقول في أول نسخته: "هذا كتابٌ فيه معاني القرآن، أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء -يرحمه الله- عن حفظه من غير نسخة"[٦]، ثم يقول: "حدَّثنا الفرَّاء قال: تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه"[٧]. وهنا يظهر للقارئ أنَّ للكتاب عنوانين على ما يبدو،

---

(١) ابن النديم: الفهرست (٩٢)، والحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، والقفطي: إنباه الرُّواة (٢٢/٤)، والسِّيوطي: بغية الوعاة (٣٣٣/٢).

(٢) الحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، وابن خلكان: وفيات الأعيان (١٨١/٦).

(٣) ابن النديم: الفهرست (٩٢)، والحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، والقفطي: إنباه الرُّواة (٢٢/٤).

(٤) الأزهري: تهذيب اللُّغة (١٧/١)، والحموي: معجم الأدباء (٢٨١٥/٦)، والقفطي: إنباه الرُّواة (٢٠/٤).

(٥) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفرَّاء (١١).

(٦) الفرَّاء: معاني القرآن (١/١).

(٧) المصدر السابق نفسه.

فالعنوان الأخير أعمُّ وأشمل. أمَّا العنوان الذي اشتهر به الكتاب وهو (معاني القرآن) ففيه تخصيص بتفسير معاني المفردات الواردة في الذكر الحكيم، دون مساس بالإعراب، وقضايا اللُّغة. ويبدو أنَّ عنوان (تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه) أقرب لما يوجد داخل الكتاب من مادة، فالفرَّاء لم يتعرَّض لكلِّ ما في القرآن من آيات، بل انتخب منها ما أشكل معرفته من المفردات، والسياقات، والدلالات، والألفاظ كما يبدو؛ فالكتاب يعد شاملًا لكلِّ نواحي العربيَّة من النَّحو، والصَّرف، واللُّغة، والأدب، والبلاغة، وكذلك اهتم الفرَّاء فيه بالقراءات القرآنيَّة والتفسير، فجاء كتابه أيقونة لُغويَّة نحويَّة أدبيَّة فقهيَّة. وتكمن أهميَّة هذا الكتاب – أيضاً– في كون الفرَّاء كان يهدف إلى أنْ يتَّخذ من النص القرآني أنموذجاً للعربيَّة يقيم عليه تحليله اللُّغوي، وهو في غضون ذلك يقدِّم النَّحو الكوفي في أهم مصدرٍ من مصادرِه جميعها[1]؛ فالكتاب استوعب جلَّ الآراء الكوفيَّة، وقدَّم لنا أساليب هذه المدرسة وطرقها، وقواعد توجيهها للأحكام الإعرابيَّة والظواهر اللُّغويَّة، وقد ضمَّنه الفرَّاء الغالب الأعم من آرائه، إضافة إلى أنَّه يُعد المرجع الأساسي لنا في النَّحو الكوفي في ظل فقدان معظم مؤلفات المدرسة الكوفيَّة، ويمثِّل– كذلك– مرجعاً خصباً لمصطلحات هذه المدرسة، التي تميَّزت بها.

(١) يُنظر: عبده الراجحي: دروس في المذاهب النَّحويَّة (٩٣).

ثالثا: مباحث الدراسة:

المبحث الأول: (لا تُقدَّم صلة اسم قبله)

أورد الفرَّاء القاعدة التوجيهيَّة: (لا تُقدم صلة اسم قبله) في معرض حديثه عما يُحمل على معنى هو مخالف له في اللفظ، ومثَّل له ببعض أدوات الاستفهام، فاللفظ لفظ الاستفهام، لكن المعنى جحد، وهو ما يسمَّى بالاستفهام الإنكاري، وأنشد قولَ الشَّاعر(١):

يقول إذا اقلَوْلَى عَليها وأقْرَدَت ألا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذيذٍ بِدائمِ

ثمَّ قال: "فأدخل الباء فِي (هَلْ) وهي استفهام، وإنَّما تدخل الباء فِي (ما) الجحد كقولك: ما أنت بقائل. فلمَّا كانت النية فِي (هَلْ) يراد بها الجحد أدخلت لها الباء، ومثله قوله فِي قراءة عبد الله «كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ»(٢): ليس للمشركين، وكذلك قول الشَّاعر(٣):

فَاذْهَبْ فَأيُّ فَتًى في النَّاسِ أَحْرَزَهُ مِنْ يَوْمِهِ ظُلْمُ دُعْجٍ ولا جَبَلُ

رد عليه بلا، كأنَّ معنى أي فتى فِي الناس أحرزه معناه: ليس يحرز الفتى من يومه ظلم دعج ولا جبل".(٤) ؛فكل ما سبق من الاستفهام الإنكاري، أي أنَّ

---

(١) البيت من الطويل منسوب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وهو في: الأضداد (١٩٤)، وتهذيب اللُّغة (٢٣٨/٥، ٤٣/٩- ٢٢٦)، والصحاح (٥٢٣/٢، ٢٤٦٧/٦)، وشرح التسهيل (٣٨٣/١)، واقلولى: ارتفع، وأقردت: سكنت.

(٢) سورة التوبة: الآية (٧).

(٣) البيت من البسيط للمتنخل الهذلي من قصيدة يرثي بها ابنه أثيلة، موجود في: ديوان الهذليين (٣٥/٢)، والخصائص (٤٣٥/٢)، وشرح التسهيل (٢٨١/٢)، والتذييل والتكميل (٢٠٢/٨)، والمساعد (٢١٤/٣)، وأحرزه: حصنه، والظلم: جمع ظلمة ضد النور، والدعج: شديدات السواد، يقول: إنَّ أحدًا لا ينجو من الموت ولو استتر بالظلم أو تحصَّن في الجبال.

(٤) الفرَّاء: معاني القرآن (١٦٤/١).

الاستفهام فيه بمعنى النفي، ولولا الحمل على النفي ما جاز فيه ما ذكره، ثمَّ أنشد قول الشَّاعر(١):

فهذي سيوفٌ يا صُدَيُّ بْنَ مالِكٍ كَثيرٌ ولكنْ أينَ بالسَّيفِ ضاربُ

وقال: "أراد: ليس بالسيف ضارب، ولو لم يرد (ليس) لم يجز الكلمة؛ لأنَّ الباء من صلة (ضارب)، **ولا تُقدَّم صلة اسم قبله**، ألا ترى أنَّك لا تقول: ضربت بالجارية كفيلاً حتَّى تقول: ضربتُ كفيلاً بالجارية. وجاز أنْ تقول: ليس بالجارية كفيلٌ؛ لأنَّ (ليس) نظيرة لـ(ما)؛ لأنَّها لا ينبغي لها أنْ ترفع الاسم كما أنَّ (ما) لا ترفعه"(٢). ومعنى كلامه أنَّ قوله: (أين بالسيف ضارب) يُشعر بحسب ظاهره ارتكاب محظور، وهو تقدُّم (بالسيف) على (ضارب)؛ لأنَّ (بالسيف) معمول لـ (ضارب)، فيكون معمول الصفة على هذا متقدِّمًا عليها، ومعمول الصفة من صلتها، ولا تقدم صلة اسم قبله، فقرَّر هذه القاعدة التوجيهيَّة في هذا الموضع.

فحتى ينتفي المحظور يجب أنْ تكون (أين) بمعنى (ليس)؛ إذ يجوز عنده أنْ تقول: (ليس بالجارية كفيل)، فكما جاز هذا جاز -أيضًا- (أين بالسيف ضارب)؛ لأنَّ (أين) هنا بمعنى (ليس)، وإنَّما جاز (ليس بالجارية كفيل) لأنَّ لفظ (الجارية) ليس معمولًا لـ (كفيل)، بل يكون (كفيل) هنا مبتدأ، و(بالجارية) خبرًا له، فعلى هذا لا يكون (بالجارية) من صلة (كفيل).

وهذا كله على إهمال (ليس) لأنَّها نظيرة (ما)(٣)، فجعل الفرَّاء (ليس) هنا

---

(١) البيت من الطويل، جاء بلا نسبة في: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (٢٠٤/١)، وليس في كلام العرب لابن خالويه (٣٣٤)، وأمالي ابن الشجري (٤٠٨/١)، والبحر المحيط (٥٤١/٢)، وشرح أبيات المغني (٧٦/٦).

(٢) الفرَّاء: معاني القرآن (١٦٥/١).

(٣) نقل سيبويه هذا المذهب عن بعضهم، قال: "وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تجعل كـ (ما)، وذلك قليل لا يكادُ يُعْرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالها زيد..."، ينظر: الكتاب (١٤٧/١).

حرفًا غير عامل، وأعرب ما بعده مبتدأً وخبرًا. و(بالجارية) هنا يعد من الجار والمجرور الناقص، ومعنى الجار والمجرور الناقص أنَّ الكلام لا يتم به كما يتم بالجار والمجرور في نحو قولك: (زيد في الدار)[١]، و(بالجارية) متعلِّق في المعنى بـ (كفيل)، فهو على هذا ناقص، لكنه عند الكوفيِّين خبر في اللفظ؛ لأنَّ الفرَّاء والكوفيِّين يجيزون أنْ يكون الجار والمجرور الناقص خبرًا، وهذا المفهوم من نصِّ الفرَّاء السابق، وأيضًا نقل أبو حيان عن الفرَّاء والكوفيِّين إجازتهم أن يكون المجرور الناقص خبرًا، فقال في: (عبدالله بالجارية كفيل): "فالرفع في (كفيل) واجب عند البصريِّين، وهو المختار عند الكوفيِّين، وزعموا أنَّ من العربِ من يقول: عبد الله بالجارية كفيلًا بالنصب"[٢]، وعلى النصب يُعرب (كفيلًا) حالًا -كما سيأتي في كلام أبي حيان-، وعبدالله مبتدأ، وبالجارية خبره.

فعلى هذا فإنَّ قولك: (ليس بالجارية كفيل) لا يكون فيه (بالجارية) من صلة (ضارب) ومتعلِّقًا به إلَّا من جهة المعنى فقط. وقال أبو حيان في موضعٍ آخر: "وزعم الفرَّاء ومن أخذ بمذهبِه أنَّهُ يجوز أنْ يقع الظرف الناقص والمجرور الناقص خبرًا في اللفظ، وهو معمول لمتعلِّقه في المعنى ومتعلِّقه حال في اللفظ، وهو خبر في المعنى، نحو: إنَّ زيدًا بالجارية كفيلًا..."[٣].ولهذا كله فسَّر الفرَّاء (أين) في البيت بـ (ليس)؛ ليكون (أين بالسيف ضارب) بمنزلة (ليس بالجارية كفيل). والقاعدة التوجيهيَّة -هنا- **(لا تقدم صلة اسم قبله)**، قاعدة استدلاليَّة لحكم المنع لما شاع منعه في علاقات الكلمات والصيغ بعضها ببعض. وجاء بها الفرَّاء ليوجِّه تقدُّم الجار والمجرور على متعلِّقه في البيت الشِّعري، ويبيِّن سبب الحمل على المعنى، فهو حمل (أين) على معنى (ليس) ليحافظ على هذه القاعدة التوجيهيَّة، إذ إنَّهُ بهذا الحمل لم تتقدَّم الصلة على الموصول، أي لم يتقدَّم معمول الصفة عليها.

---

(١) المبرد: المقتضب (٣٠٢/٤)، وينظر حاشية المحقق رقم ٣.

(٢) أبو حيان: التذييل والتكميل (٢٢٢/٤).

(٣) المرجع السابق (٢٢٢/٤).

ونجد الزمخشري –أيضًا– قد ذكر قاعدة **(الصلة لا تتقدَّم على الموصول)** وقصد بها ما قصده الفرَّاء، حيث قال في (فيه) من قوله – تعالى–: **(وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ)**[1]: "وقوله (فيه) ليس من صلة (الزاهدين)؛ لأنَّ الصلة لا تتقدَّم على الموصول، ألا تراك لا تقول: وكانوا زيدًا من الضاربين، وإنَّما هو بيان، كأنَّهُ قيل: في أي شيءٍ زهدوا؟ فقال: زهدوا فيه"[2]. وكذلك أبو البقاء العكبري، حيثُ قال في قوله–تعالى–:(**وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ)**[3]: "يجوز أنْ يتعلَّق (على) بـ(يقولون)؛ لأنَّهُ بمعنى يفترون، ويجوز أنْ يكون حالاً من الكذب مقدَّماً عليه، ولا يجوز أنْ يتعلَّق بـ(الكذب)؛ لأنَّ الصلة لا تتقدَّم على الموصول، ويجوز على التبيين"[4]. وكذلك في قوله –تعالى–: **(وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنهُم مَّا كَانُوا يَحذَرُونَ)**[5] قال: "قوله تعالى (منهم) يتعلَّق بـ(نُري)، ولا يتعلَّق بـ(يحذرون)؛ لأنَّ الصلة لا تتقدَّم على الموصول"[6]. فكل ما كان صلة فإنَّه لا يتقدَّم على الموصول، فلا تتقدَّم الصلة على الاسم الموصول[7]، ولا معمول الصفة عليها، ولا معمول المصدر عليه، قال الجوجري في شرح شذور الذهب: "فكما أنَّ الصلة لا تتقدَّم على الموصول، كذلك معمول المصدر لا يتقدَّم عليه"[8].

وكل ما سبق وغيره ممَّا يكون صلة يدخل تحت القاعدة التوجيهيَّة التي ذكرها الفرَّاء: (لا تُقدم صلة اسم قبله)، والله أعلم.

---

(١) سورة يوسف: الآية (٢٠).

(٢) الزمخشري: الكشاف (٤٢٧/٢).

(٣) سورة آل عمران: الآية (٧٨).

(٤) العكبري: التبيان (١٩٧/١).

(٥) سورة القصص: الآية (٦).

(٦) العكبري: التبيان (٦٣٦/٢).

(٧) ابن الأثير: البديع في علم العربية (٢٤٧/٢).

(٨) الجوجري: شرح شذور الذهب (٦٧٧/٢).

المبحث الثاني: (كلُّ مصدرٍ وقعَ موقع (فَعل - يَفْعل) جاز نصبه)

ذكر الفرَّاءُ وجه الرَّفع في (طاعة) من قولِه -تعالى-: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۖ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾ ﴾ [١]؛ فقال: "الرفعُ على قولِك: مِنَّا طاعةٌ، أو أمرُك طاعةٌ"[٢].

وقالَ في موضعٍ آخر: " وأمَّا قولُه: (وَيَقُولُونَ طَاعَة فَإِذَا بَرَزُوا) فإنَّ العرب لا تقوله إلَّا رفعًا؛ وذلك أنَّ القومَ يُؤمَرون بالأمرِ يكرهونه، فيقول أحدهم: (سمعٌ وطاعةٌ)، أي: قد دخلنا أول هذا الدِّين على أنْ نَسمعَ ونُطيعَ. فيقولون: علينا ما ابتدأناكم به، ثُمَّ يخرجون فيخالفون"[٣]، ثُمَّ قال: "ولو أردت في مثله من الكلام: أي نطيع، فتكون الطاعة جوابًا للأمرِ بعينِه جازَ النَّصب؛ لأنَّ كلَّ مصدرٍ وقعَ موقع فَعل ويَفْعل جازَ نصبَه"[٤].

فهو هنا أجاز نصب (طاعة) في مثل هذا الكلام على تقدير: (نُطيع طاعةً) مُستشهدًا بالقاعدة التوجيهيَّة: (كل مصدر وقع موقع فَعَل ويفعَل جاز نصبه)؛ فعنده (طاعة) مصدر وقع موقع (نطيع) فيجوز نصبه في الكلام. وفي موضعٍ ثالثٍ أكَّد رأيَه في النَّصب، فقال: " وأمَّا قولُه -تعالى-: (ث ذ) فإنَّما رفع على غير هذا المذهب؛ وذلك أنَّ العرب كان يُقال لهم: لا بد لكم من الغَزو في الشِّتاء والصَّيف، فيقولون: سمعٌ وطاعةٌ، معناه: منَّا السَّمع والطاعة، فجرى الكلام على الرفع. ولو نُصِب على: نسمع ونطيع طاعةً كان صوابًا"[٥].

ولعرض هذه القاعدة التوجيهية سأورد أولًا ما جاء من أقوال في نصب (طاعة) في الآية الكريمة، ثُمَّ سأتبع ذلك بما جاء في هذه القاعدة وكيف تناولها

---

(١) سورة النِّساء: الآية (٨١).

(٢) الفرَّاء: معاني القرآن (٢٧٨/١).

(٣) المرجع السابق (٣٩/١)

(٤) المرجع السابق (٣٩/١).

(٥) الفرَّاء: معاني القرآن (٩٣/١).

العلماء. فنجد بعض المفسِّرين والنَّحويِّين بعد الفرَّاء لم يذكر إلَّا الرفع، ومن هؤلاء: الزَّجَّاج، حيث قال: "قالَ النَّحويُّون: تقديرُه أمرُنا طاعةٌ. وقالَ بعضُهم: منَّا طاعةٌ، والمعنى واحد؛ إلَّا أنَّ إضمار أمرنا أجمع في القصَّة وأحسن"(١).وذكر آخرون النَّصب في (طاعة)، ومنهم: الأخفش، حيث قال: "وإن شئت نصبت الطاعة على نُطيعُ طاعةً"(٢).ومكي بن أبي طالب في مشكله، قال: "ويجوز في الكلامِ النَّصب على المصدر"(٣). والزمخشري، قال: "ويجوز النَّصب بمعنى أطعناك طاعة"(٤). ونجد في بعض المراجع أنَّه سمع عن العرب في المصدر الواقع موقع فعله الرفع والنصب، يقولُ سيبويه: "وأمَّا قولُك: لَبَّيْك وسَعْدَيْك فانتَصب [هذا] كما انتَصب سبحانَ اللهِ، وهو –أيضاً– بمنزلة قولك إذا أخبرتَ: سَمْعاً وطاعةً. إلَّا أنَّ لَبَّيْك لا يتصرَّف، كما أنَّ سبحانَ اللهِ وعَمْرَك الله وقِعْدَك الله لا يتصرَّف. ومن العرب من يقول: سَمْعٌ وطاعةٌ، أي أَمْري سَمْعٌ وطاعةٌ، بمنزلة(٥):

فقالتْ: حَنانٌ ما أتى بِكَ ههُنا

وكما قال: سَلامٌ. والذي يَرتفع عليه (حَنانٌ) و(سمعٌ) و(طاعةٌ) غيرُ مستعمَل، كما أنَّ الذي يَنتصب عليه (لَبَّيْك) و(سبحانَ اللهِ) غير مستعمَل"(٦). ثُمَّ قال: "وإذا قال: سَمْعاً وطاعةً فهو في تزجية السَّمعِ والطاعةِ، كما قال: حَمْدًا وشُكْرًا على هذا التفسير"(٧). وقد اعتمد ابن مالك على هذه القاعدة التَّوجيهيَّة في تعليل وجوب

---

(١) الزَّجَّاج: معاني القرآن وإعرابه (٢/٨١)، ويُنظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن (٢٦٠).
(٢) الأخفش: معاني القرآن (١/٢٦٢).
(٣) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن (١٨٤).
(٤) الزمخشري: الكشَّاف (١/ ٥٣٩).
(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه: أذو نسب أم أنت بالحي عارفٌ
وهو لمنذر بن درهم الكلبي، موجود في: الكتاب (١/٣٢٠)، والمقتضب (٣/٢٢٥)، والصَّاحبي (٤٤٢)، وشرح ابن يعيش (١/٢٩٠)، وخزانة الأدب (٢/١١٢)، والحنان هنا بمعنى: العطف والرحمة.
(٦) سيبويه: الكتاب (١/٣٤٩).
(٧) المرجع السابق (١/٣٤٩).

حذف المبتدأ إذا كان خبره مصدرًا واقعًا موقع فعله، فقد ورد في شرح التسهيل: "ومن التزام حذف المبتدأ أن يحذف لكون خبره مصدرًا جيء به بدلًا من اللفظ بفعله، كقولِ الشَّاعر:

فقالت: حنانٌ ما أتى بِكَ ههُنا أذُو نَسَبٍ أم أنت بالحيِّ عارفُ

ومنه قولُهم: سمعٌ وطاعة، أي: أمري حنان، وأمري سمع وطاعة. والأصل في هذا النوع النَّصب؛ لأنَّهُ مصدر جيء بهِ بدلًا من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلَّا يجتمع بدل ومبدل منه في غير اتباع، ثمَّ حُمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرافع الذي هو المبتدأ"(١). فابن مالك هنا وظَّف القاعدة التوجيهيَّة واختصرها ورقَّق الأسلوب، حيثُ قال: "والأصل في هذا النوع النصب لأنَّه مصدر جيء بهِ بدلًا من اللفظ بفعله"، فالمصدر المجيء به بدلًا من فعله الوجه فيه النصب، ووجه ذلك: أنْ يكون جوابـًا للأمرِ بعينه، أي على معنى: أطعناك طاعةً، أو نطيعُ طاعةً، كما يقولُ المأمورُ لمَنْ أمره: (سمعـًا وطاعةً). والناصب هنا واجبٌ إضماره، لأنَّ المصدر بدل منه، فلا يجوز إظهار الناصب حتى لا يجمع بين البدل والمبدل منه، أو بين العوض والمعوض، ثم حُمِلَ المرفوع على المنصوب، فالتزم فيه حذف الرافع وهو المبتدأ، كما التزم في المنصوب حذف الناصب وهو الفعل. وهذه القاعدة التوجيهيَّة التي ذكرها الفرَّاء موجودة في كتب النحو، وعُمِل بها دون النص عليها عند كثير من النحاة، وقد ذكرها الفرَّاء صراحةً في كتابه بتوجيه النَّصب في الكلام الذي قد يأتي على مثل الآية الكريمة المذكورة. وأخيرًا فقد وجدتُ الفرَّاء في هذا الموضع قد ذكر القاعدة التوجيهيَّة على افتراض مجيء نصب "طاعة" في غير القرآن، ولم يأتِ بها لتوجيه قراءة، أو بيان رأي، وإنما افترض النصب حتَّى يُبيِّن أنَّ هذا الوجه جائز، وهذا دليل على اتِّساع عقل الفرَّاء وبُعد نظره.

(١) ابن مالك: شرح التسهيل (١/٣٠٥- ٣٠٦).

المبحث الثالث: (**جميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت**)

ذكر الفرَّاء أنَّ المصدر إذا وقع موقع فعل الأمر جاز نصبه، فقال في نصب (غفرانك) من قولِه -تعالى-: (غُفرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيكَ ٱلمَصِيرُ)[1]: "مصدر وقع في موضع أمر فنُصِب. ومثله: الصَّلاةَ الصَّلاةَ. **وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت**. فأمَّا الأسماء فقولك: اللهَ اللهَ يا قوم، ولو رُفع على قولك: هو الله، فيكون خبرًا وفيه تأويل الأمر لجاز"[2]. فهنا جاء الفراء بالقاعدة التوجيهيَّة: (جميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت)، ليوجه النصب في قوله تعالى: (غفرانَك)، فذكر أنه منصوب لكونه واقعا موقع الأمر، وهو "اغفر"، ثُمَّ ذكر أنَّه يجوز فيه وجهٌ آخرٌ وهو الرفع على كونه خبرًا فيهِ تأويل الأمر.

ثُمَّ أورد بعد ذلك شاهدًا على وجه الرفع من قول العرب، فقال: "أنشدني بعضهم[3]:

إنَّ قومًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وأَشْبَاهُ عُمَيْرٍ ومِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لجَديرونَ بالوَفاءِ إذا قا لَ أَخو النَّجدةِ السلاحُ السلاحُ

ومثله أنْ تقول: يا هؤلاء، الليلُ فبادروا، أنت تريد: هذا الليل فبادروا. ومن نصب (الليل) أعمل فيه فعلاً مضمرًا قبله. ولو قيل: (غفرانُك ربَّنا) لجاز"[4]. وفي موضعٍ آخر من الكتاب أشار الفرَّاء إلى هذه القاعدة بصورة أخرى عند قوله تعالى: (فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقيَـٰهَا)[5]، فقال: "نُصبت (الناقة) على التحذير، حذَّرهم إيَّاها، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على ضمير: (هذه ناقة الله)، فإنَّ العرب قد ترفعه وفيه معنى التحذير"[6].

---

(١) سورة البقرة: الآية (٢٨٥).

(٢) الفرَّاء: معاني القرآن (١٨٨/١)، ويُنظر: ابن عقيل: المساعد (٥٧٥/٢).

(٣) البيتان من الخفيف، وهما بلا نسبة في: الخصائص (١٠١/٣)،و شرح الكافية الشافية (١٣٨١/٣)، وتوضيح المقاصد (١١٥٨/٣)، والمساعد (٥٧٥/٢)، والهمع (٢٨/٣).

(٤) الفرَّاء: معاني القرآن (١٨٨/١).

(٥) سورة الشمس: الآية (١٣).

(٦) الفرَّاء: معاني القرآن (٢٦٨/٣).

وممَّن ذكرَ القاعدة التوجيهيَّة الطبريُّ في كتابه، حيثُ قال في تفسيرِ الآيةِ الكريمةِ: "فإنْ قالَ لنا قائلٌ: فما الذي نصب قوله: (غفرانك)؟ قيل له: وقوعه وهو مصدر موقع الأمر، وكذلك تفعل العرب بالمصادر والأسماء إذا حلَّت محل الأمر، وأدَّت عن معنى الأمر نصبتها، فيقولون: (شكرًا لله يا فلان وحمدًا له)، بمعنى: أشكر الله وأحمده، و(الصلاةَ الصلاةَ)، بمعنى: صلُّوا"(١).

ويقولُ ابنُ مالك في ألفيتِه(٢):

ويحذفُ الناصبها إنْ عُلما وقد يكون حذفه ملتزما

فيجوز حذف الفعل الناصب للفضلة بشرط أن يُعلم، وقد يكون حذفه واجبًا وهو المراد هنا، وذلك يكون في أبواب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، وما كان مثلًا أو كالمثل(٣). وجاء في شرح ابن النَّاظم: "ويجبُ حذف الفعل إذا فسَّره ما بعد المنصوب، نحو: أزيدًا رأيته؟ أو كان إنشاء نداء، نحو: يا زيدَ، أو تحذيرًا بـ(إيَّا) مطلقًا، أو بغيرها في تكرارٍ أو عطفٍ، كقولِك لمن تحذِّره: (إيَّاك الأسدَ) و(إيَّاك والأسدَ)، و(إيَّاكَ إيَّاكَ)، و(الأسدَ الأسدَ) ... أو إغراء واردًا في تكرارٍ أو عطفٍ كقولِك لمن تُغريه بأخذ السلاح: السلاحَ السلاحَ، والسيفَ، والرمحَ، ولا يجب الحذف فيما عدا ذلك إلَّا فيما كان واردًا مثلًا أو كالمثل في كثرة الاستعمال، كقولِهم :(كليهما وتمرًا)(٤)، .... و(الكلابَ على

(١) الطبري: جامع البيان (١٢٨/٦).
(٢) ابن مالك: الألفية (١٠٥).
(٣) يُنظر: المرادي: توضيح المقاصد (٦٢٨/٢).
(٤) هذا القول من أمثال العرب، قال ذلك رجلٌ مرَّ بإنسان وبين يديه زُبْد وسنام وتمر، فقال له الرجلُ: أنلني مما بين يديك. قال: أيُّما أحبُّ إليك: زُبدٌ أم سنام؟ فقال الرجلُ: كلاهما وتمرًا، أي: كلاهما أريد، وأريد تمرًا. ويُقال إنَّ الذي قال ذلك عمرو بن حُمران الجعدي، وكان في إبل لأبيه يرعاها، فمرَّ به رجلٌ قد جهده العطش والجوع وبين يدي عمرو زُبدٌ وتمرٌ وقرصٌ، فقال الرجل: أطعمني من زُبدك أو قُرصك. فقال عمرو: كلاهما وتمرًا، ثم قراه وسقاه. وهو مثل يُضرب في كل موضعٍ خُيِّر فيه الرجلُ بين شيئين وهو يريدهما معًا. يُنظر: الفاخر للمفضل بن سلمة (١٤٩)، ومجمع الأمثال للنيسابوري (١٥١/٢)، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري (٢٣١/٢).

البقر)[١]..."[٢].

وفي البحر المحيط خرَّج أبو حيان قراءة عيسى: (القارعةَ * ما القارعة)[٣] بالنصب على أنَّ (القارعة) منصوب بإضمار فعل، أي اذكروا القارعة[٤]، وقيل: احذروا القارعة[٥].

فأبو حيَّان وجَّه قراءة النصب دون ذكر القاعدة التوجيهيَّة. وقد ذكر محمد عبد الخالق عضيمة مواضعَ أخرى جاء فيها النصب، منها: قوله تعالى: (بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ)[٦] قال: "قرأ عيسى بن عمر (براءة) بالنصب. قال ابن عطية: أي ألزموا، وفيه معنى الإغراء، وقالَ الزمخشري: اسمعوا براءة"[٧].

وممَّا ذكره أيضًا: قوله تعالى: (الٓ ب)[٨]، فقال: "ورُويت عن عمر بن عبد العزيز: (سورة) بالنصب. قال أبو الفتح: هي منصوبة بفعلٍ مضمرٍ، ولك في ذلك طريقان، أحدُهما: أن يكون ذلك المضمر من لفظ هذا المظهر، ويكون المظهر

---

(١) هذا القول من أمثال العرب يُضرب في النهي عن الدخول بين قوم بعضهم أولى ببعض، ويُروى أيضًا: "الظباء على البقر"، والمعنى: أنَّ بقر الوحش جرت العادة على اصطيادها بالكلاب فهي أولى بها فاتركها وشأنها. ويُروى: الكراب على البقر، والمعنى: أن الأرض لا تكرب إلا البقر، والمعنى وجوب ممارسة كل أمر بآلته، قالها راعٍ لراعيةٍ كانت ترعى البقر، وقد راودها عن نفسِها، قالت: كيف أصنع بالبقر؟ فقال ذلك، أي دعي الكلاب على البقر. يُنظر: جمهرة الأمثال للعسكري (١٦٩/٢)، والأمثال لابن رفاعة (٩٧/١)، ومجمع الأمثال للنيسابوري (١٤٢/٢)، والمستقصي في أمثال العرب للزمخشري (٣٣٠/١).

(٢) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (١٨٢).

(٣) سورة القارعة: الآية (١- ٢).

(٤) أبو حيان: البحر المحيط (٥٣٣/١٠).

(٥) يُنظر: السمين الحلبي: الدر المصون (٩٣/١١).

(٦) سورة التوبة: الآية (١).

(٧) محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢٤٥/١٠).

(٨) سورة النور: الآية (١).

تفسيرًا له، وتقديره: أنزلنا سورةً، والآخر: أن يكون ذلك الفعل الناصب من غير لفظ الفعل بعدها، لكنه على معنى التخصيص، أي: اقرؤوا سورة، أو تأمَّلوا وتدبَّروا سورةً أنزلناها كما قال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾[١] أي: أحفظوا ناقةَ الله"[٢].

ونخلص من العرض السَّابق أنَ هناك مواضع ذكر النَّحويُّون فيها إضمار الفعل الناصب، من ذلك ما ذكره الفرَّاء في هذه القاعدة التَّوجيهيَّة: (جميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت)، فيدخل في ذلك: الإغراء والتحذير والنِّداء لأنَّ الأصل فيها الأمر.

ولعلَّ هذه القاعدة التوجيهيَّة ترتبط بالقاعدة السَّابقة: (كل مصدر وقع موقع – فعل يفعل– يجوز نصبه)، حيثُ إنَّ العلاقة بينهما جزء من كل، فكلاهما المقصود منه أنَّه إذا نُويَ الأمر جاز النصب سواء في المصادر أو في غيرها من الأسماء، ولكن القاعدة هذه أشمل من سابقتها وأعمُّ فهي تشمل الموضع في القاعدة السابقة وغيره من المواضع التي يجب فيها النَّصب. وقد عمل النحاة بهذه القاعدة في مواضع نحو حذف عامل المصدر أو حذف عامل المفعول به، وغير ذلك، وبعضهم ذكر هذه القاعدة نقلًا بنصِّها عن الفرَّاء.

---

(١) سورة الشمس: الآية (١٣).

(٢) عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١٠/٢٤٥– ٢٤٦).

المبحث الرابع:(**العرب لا تدخل على(يفعل) إذا كان في معنى فلانٍ ألفًا ولامًا**.

قالَ الفرَّاء في (اليسع) من قولِه -تعالى-: (وَٱلۡيَسَعَ)[1]: "قرأه أصحابُ عبد الله بالتشديد، وقرأه العوام (الْيَسَع) بالتخفيف، والأول أشبه بالصواب وبأسماء الأنبياء من بني إسرائيل".

ثُمَّ قال: "وأمَّا قولُهم: (والْيَسَعَ) فإنَّ العرب **لا تُدخل على (يَفعل) إذا كان في معنى فلانٍ ألفًا ولامًا**، يقولون: هذا يَسَع، وهذا يعْمر، وهذا يزيد، فهكذا الفصيح من الكلام. وقد أنشدني بعضُهم[2]:

وَجَدْنَا الوليدَ بْنَ اليَزيدِ مُبارَكًا شديداً بأَحْناءِ الخِلافَةِ كَاهِلُه

فلمَّا ذكر (الوليد) في أول الكلمة بالألف واللَّام أتبعه (يزيد) بالألف واللَّام وكلٌّ صواب"[3].

وموضع الاستشهاد بالقاعدة التوجيهيَّة هنا هو القراءة بالتخفيف (اليسع)، حيث إنَّ القراءة بالتشديد (اللَّيسع) لا إشكال فيها. وللعلماء في القراءة بالتخفيف تأويلان[4]:

الأول: أنَّه منقول من فعل مضارع، والأصل: يَوسَع كيَوْعِد، فوقعت الواو بين ياءٍ وكسرةٍ مقدَّرة، لأنَّ الفتحة إنَّما جيء بها لأجل حرف الحلق فحُذفت لحذفها

---

(١) سورة (ص): الآية (٤٨).

(٢) البيت من الطويل لابن ميادة من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد، وهو في: ديوانه (١٩٢)، ليس في كلام العرب (٧١)، وسر صناعة الإعراب (١٢١/٢)، والإنصاف (٢٥٩/١)، والخزانة (٢٢٦/٢). وفي رواية الديوان: (رأيتُ) بدل (وجدنا)، و(الأحناء): جمع حنو، وهو كلُّ شيءٍ فيه اعوجاج أو شبهه، وأحناء الأمور: أطرافها ونواحيها، والمقصود هنا متاعب الخلافة ومسؤولياتها.

(٣) الفرَّاء: معاني القرآن (٤٠٨/٢).

(٤) يُنظر: مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن (٢٥٩/١- ٢٦٠)، والعكبري: التبيان (٥١٦/١)، والمنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد (٦٣١/٢).

في (يَضَعُ)، و(يَدَعُ)، و(يَهَبُ) وبابه، ثُمَّ سُمِّي بِه مجرَّدًا عن ضميرٍ، وزيدت فيهِ الألف واللَّام، ويكون ذلك كزيادتها في (اليزيد). ولذا يمتنع اقترانه بـ(ال) لأنَّه على وزن الفعل.

والثاني: أنَّ (اليَسَعَ) اسمٌ أعجميٌّ لا اشتقاق له. ذكر الجوهري (يسع) في كتابه، ثّمَّ قال: "اسم من أسماء العجم، وقد أدخل عليه الألف واللام، وهما لا يدخلان على نظائره، نحو يعمر ويزيد ويشكر إلَّا في ضرورة الشِّعر"(١). فالاسم أعجمي أضيف إليه (ال)، وهي لا تدخل على ما يناظره من أسماء العرب لكونها على وزن (يفعل)، فلا يجوز اقترانها بـ(ال). ولذلك صوَّب الفرَّاء قراءة التشديد (اللّيسع) معلِّلًا رأيه بأنَّ ذلك أقرب لأسماء الأنبياء من بني إسرائيل، وذهب إلى أنَّ (اليسع) بالتخفيف لو كان على وزن الفعل لم يجز دخول (ال) عليه، وقد علَّل رأيه بالقاعدة التوجيهيَّة: (أنَّ العرب لا تدخل على يفعل إذا كان في معنى فلانٍ ألفًا ولامًا)، وقد أشار بأنَّ ذلك هو الفصيح من كلامهم. وفي موضعٍ آخرٍ من الكتاب قال: "لا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يُجرى، مثل يزيد ويعمر إلَّا في شعرٍ"(٢). فأكَّد على أنَّ ورود (ال) مع العلم الممنوع من الصرف الذي بزنة (يفعل) خاص بضرورة الشِّعر. ثُمَّ أورد شاهدًا شعريًّا، وهو قول ابن ميادة:

يَحُثُّ فُلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

وردت فيه (ال) مع الاسم الذي على وزن (يفعل)، وخرَّجه بأنَّ إضافة (ال) في (اليزيد) إتباعًا للوليد قبله، فجازت فيه (ال) هذا الإتباع، وقد ذيَّلَ كلامه بقولِه: (وكلٌّ صواب).

وقد ذكر ابن خالويه هذه القاعدة التوجيهيَّة فقال: "ليس في كلام العرب فعلٌ دخل عليه الألف واللام عند سيبويه والفرَّاء إلَّا قولهم: اليُجَدَّع، واليُتَقَصَّع، واليُتَتَبَّع،

(١) الجوهري: الصحاح (١٢٩٨/٣).

(٢) الفراء: معاني القرآن (٣٤٢/١).

واليسع اسم نبي عليه السلام، واليَحْمَدُ قبيلة"[١].

ثُمَّ قال: "وإذا سمُّوا رجلًا بفعل نحو: يزيد، ويشكر، وتغلب، لم يقولوا: اليزيد"[٢].

وقد خرَّج الشَّاهد الشِّعري بقولِه: "فإنَّهُ أزوج باليزيد الوليد للمجاورة"[٣]. فوضَّح أنَّ ال صحَّت هنا في (يفعل) وهو اسم لمجاورته لـ(الوليد).

وقال ابن مالك في ألفيته عن زيادة ال[٤]:

وَقَدْ تُزادُ لازِمًا كاللاتِ والآنَ والذينَ ثُمَّ اللاتي

ولاضطرارٍ كبَنَاتِ الأَوْبَرِ كَذا وطبْتَ النَّفْسِ يا قَيْسُ السَّرِي

وقد شرح ابنه قوله هذا فبيَّن أنَّ أداة التعريف تُزاد مع بعض الأسماء، وتكون زيادتها على ضربين: إمَّا لازمة، وإمَّا عارضة، ومثَّل للازمة كالتي في: (اللات) اسم صنم، و(الآن)، و(الذين)، و(اللات) الموصولتان. ثُمَّ قال: "ومن ذلك: اليسع، والسموأل، ونحوهما ممَّا قارنت الأداة فيه التسمية"[٥].

فوضَّح أنَّ ال في (اليسع) لازمة ليست عارضة حتى صارت كأنَّها من أصل الكلمة.

وقد قيَّد النحاة الزيادة بضرورة الشِّعر، فأشاروا إلى أنَّهُ لا يجوز دخول (ال) على (يفعل) إذا سمِّي به في غير الشِّعر، وفرَّقوا بين (ال) الزائدة لزومًا في (اليسع)، و(ال) الزائدة للضرورة الشِّعريَّة في (اليزيد)[٦].

---

(١) ابن خالويه: ليس في كلام العرب (٧٠)، ويُنظر: أبو حيان: التذييل والتكميل (٦٧/٣).

(٢) ابن خالويه: ليس في كلام العرب (٧٠).

(٣) المرجع السابق.

(٤) ابن مالك: الألفية (٨٥).

(٥) ابن الناظم: شرح ابن الناظم (٧٠).

(٦) يُنظر: شرح ابن الناظم (٧٠)، وابن هشام: أوضح المسالك (١٦٢/١).

رابعاً: الخاتمة (النتائج والتوصيات)

بعد هذه المعالجة النحوية لنماذج من القواعد الاستدلالية الواردة عند الفراء في كتابه معاني القرآن ، تبين الآتي:

- انفرد الفرَّاء في التنصيص على القاعدة الاستدلالية؛ فلا نجد غيره ينصُّ عليها، كما جاء في قاعدة.

- قد يختلف التنصيص على القاعدة الاستدلالية الواحدة عند النَّحويِّين، فمثلًا قاعدة: "الأمر لا يكون جوابًا لليمين" عند الفرَّاء، نصَّ عليها السِّيرافي وابن يعيش بصيغة: "القسم يؤكد الإخبار"، أو "ما ليس بخبر لا يقع عليه القسم"، وقد لا تذكر تلك القاعدة في بعض المراجع صراحةً ولكنه يعمل بها دون التنصيص عليها.

- قد يُجيز الفرَّاء أمرًا لا يجيزه غيرُه من النَّحويِّين وإن لم يرد فيه شاهد أو قراءة.

- وافق الفرّاء البصريِّين في بعضِ المواضع مخالفا الكوفيين.

- قد يطلق الفرَّاء القاعدة التوجيهيَّة فيُظن بها العموم، وتكون هي مخصوصة بموضعٍ معينٍ ومقيَّدة بقيود محدودة، كما في قاعدة: "الجحد لا يؤكَّد".

- اعتمد الفراء اعتمادا كبيرا على الاستعمال في تقريره القاعدة النحوية.

- قد يستعمل الفرَّاء مصطلحات يفسِّرها بعض الباحثين تفسيرًا خطأً، ثم ينقد الفراء بناء على ذلك الفهم الخطأ الذي فهمه من كلامه.

- **التوصيات:**

ومن خلال قراءتي ودراستي لكتاب معاني القرآن خاصَّةً، وموضوع قواعد التوجيه عموما أوصي بتناول النحو الكوفي بالدراسات، وخاصَّةً أنَّ مسائله متناثرة في كتب النَّحويِّين، ومصادر النحو الكوفي قليلة، فأرى جمع هذه المسائل وتناولها بالدرس والبحث، فمن خلال دراستي وجدت اختلافات كثيرة في النقل عن الكوفيِّين، وبالنظر في كتاب الفرَّاء خاصَّة وجدت أنَّ بعض الكتب تنقل رأيًا مخالفًا عن رأيه الذي صرَّح به في كتابه.

- **خامساً: قائمة المصادر والمراجع:**

- الإبانة في اللُّغة العربيَّة لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري/ تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وجماعة، وزارة التراث القومي والثقافة/ مسقط- سلطنة عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ابن الأنباري وجهوده في النحو لجميل إبراهيم علوش/ رسالة دكتوراه مقدمة إلى معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف- بيروت ١٩٧٧م.
- أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة للدكتور أحمد مكي الأنصاري/ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية- القاهرة، طبعة عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- الاختيارين المفضليات والأصمعيات لأبي المحاسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الصغير/ تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي/ تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الاستدلال النَّحوي نحو نظريَّة معاصرة في أصول النحو لمحمد عبد الدايم، بلا سنة طبع- نسخة مصورة.
- أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري/ دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الثانية ٢٠١٠م.
- إسفار الفصيح لأبي سهل محمد بن علي الهروي/ تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه- عمادة البحث العلمي- الجامعة الإسلاميَّة/ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، عام١٤٢٠هـ.
- الأشباه والنَّظائر في النَّحو لجلال الدين السِّيوطي/ تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصريَّة – بيروت، طبعة عام ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ابن السكيت)/ تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري لمحمد سالم صالح/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- أصول النحو عند السِّيوطي بين النظريَّة والتطبيق لعصام عيد فهمي أبو غربيَّة/ الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب – القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

- أصول النحو عند الفرَّاء من خلال كتابه معاني القرآن للدكتور محمد عبد الفتاح العمراوي/ عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الأولى٢٠١٩م.
- الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب للدكتور تمام حسان، عالم الكتب- القاهرة، طبعة عام ٢٠٠٩م.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج/ تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الأضداد لأبي بكر الأنباري/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم للحسين بن أحمد بن خالويه/ دار ومكتبة الهلال- بيروت، طبعة عام ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس/ تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب- لبنان، الطبعة الثالثة (منقحة) ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن لإسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني/ قدَّمت له ووثَّقت نصوصه: د. فائزة عمر المؤيد، بدون ناشر- فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنيَّة/ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن (المنسوب خطأ للزَّجَّاج) لعلي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقولي/ تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري- القاهرة، ودار الكتب اللبنانيَّة- بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ.
- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي الدمشقي/ دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، عام ٢٠٠٢م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري/ قدَّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الأولى بدمشق ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م، والطبعة الثانية ببيروت ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- الألغاز النَّحويَّة (الطراز في الألغاز) لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السِّيوطي/ المكتبة الأزهريَّة للتراث- القاهرة، طبعة عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٣م.
- الألفاظ لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ابن السكيت)/ تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون- لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي/ دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل- بيروت، طبعة

عام ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي/ تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م.
- الأمثال لزيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة/ دار سعد الدين- دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النُّحاة لأبي الحسن القفطي/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافيَّة- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لأحمد بن محمد بن ولَّاد/ دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الأنساب لابن منصور السمعاني/ تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة- حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين لأبي البركات بن الأنباري/ المكتبة العصريَّة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ لابن هشام الأنصاري/ ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة- بيروت، طبعة عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي/ دراسة وتحقيق: د. محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي/ تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود- كلية الآداب/ جامعة الرياض، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، طبعة عام ١٤٢٠هـ.
- البديع في علم العربيَّة لابن الأثير الشيباني الجزري/ تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٦٩٢
٢-	Abstract	١٦٩٣
٣-	أولا: المقدمة	١٦٩٤
٤-	ثانيا: التمهيد	١٦٩٦
٥-	ثالثا: مباحث الدراسة:	١٧٠٥
٦-	المبحث الأول: (لا تُقدَّم صلة اسم قبله)	١٧٠٥
٧-	المبحث الثاني: (كلّ مصدرٍ وقعَ موقع (فَعل - يَفْعل) جاز نصبه)	١٧٠٩
٨-	المبحث الثالث: (جميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت)	١٧١٢
٩-	المبحث الرابع:(العرب لا تدخل على(يفعل) إذا كان في معنى فلانٍ ألفًا ولامًا.	١٧١٦
١٠-	رابعاً: الخاتمة (النتائج والتوصيات)	١٧١٩
١١-	خامساً: قائمة المصادر والمراجع:	١٧٢٠
١٢-	فهرس الموضوعات	١٧٢٣